

ارتباط معيار التدقيق الدولي رقم ISA 570 (الاستمرارية) بمعيار المحاسبة الدولي رقم IAS 1 (عرض القوائم المالية)

The relationship of International Auditing Standard No. ISA 570 (Going Concern) with International Accounting Standard No. IAS 1 (Presentation of Financial Statements)

عمروش صبرينة¹، عمروش نبيلة²

AMROUCHE Sabrina¹, AMROUCHE Nabila²

¹ جامعة مستغانم (الجزائر)، sabrina.amrouche.etu@univ-mosta.dz

² جامعة تيارت (الجزائر)، nabila.amrouche@univ-tiaret.dz

تاريخ الاستلام: 2023/4/24 & تاريخ القبول: 2023 /6/16 & تاريخ النشر: 2023/9/15

جميع الحقوق محفوظة. هذا العمل هو ملكية فكرية محفوظة. لا يمكن نسخه أو توزيعه دون إذن من المؤلف.

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة بين معيار التدقيق الدولي رقم ISA570 (الاستمرارية) مع معيار المحاسبة الدولي رقم IAS1 (عرض القوائم المالية)، وباستخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في عرض المعلومات توصلنا إلى أن إعداد وعرض القوائم المالية يقوم على أساس الاستمرارية وذلك بافتراض أن المنشأة باقية ومستمرة في نشاطها في المستقبل، بمعنى أنه لا يمكن الفصل بين معيار ISA 570 والمعيار IAS 1، وبناء على نتائج الدراسة قدمنا بعض الاقتراحات.

كلمات مفتاحية: معايير التدقيق الدولية، ISA 570، المعايير المحاسبية الدولية، IAS 1

تصنيفات JEL : M40, M41, M42

Abstract:

This study aims to highlight the relationship between International Auditing Standard No. ISA570 (Going Concern) and International Accounting Standard No. IAS1 (presentation of financial statements). Using the descriptive approach and the analytical approach in presenting the information, we found that the preparation and presentation of the financial statements are based on Going Concern on the assumption that the entity is and will continue to operate in the future, meaning that IAS 570 (Going Concern) and IAS 1 (Presentation of Financial Statements) can not be separated. And based on study results, we made some suggestions.

Keywords: International Standards Audit ; ISA 570 ; International Accounting Standards ; IAS 1

JEL Classification Codes: M40, M41, M42

¹ المؤلف المرسل: عمروش صبرينة، الإيميل: sabrina.amrouche.etu@univ-mosta.dz

1- المقدمة:

إن المعايير الدولية في المحاسبة والتدقيق (ISA-IAS) تمثل إرشادات للعمل المحاسبي والتدقيقي لرفع فاعليته وجعل الممارسات المحاسبية والتدقيقية تتوافق مع المتطلبات الدولية، وبما يحقق الاتساق والارتقاء بجودة التقارير المالية وما تتضمنه من معلومات توفر قاعدة رئيسية للإصلاح الإداري الشامل وتحقيق النزاهة والشفافية ومكافحة كل أشكال الفساد. ولقد أصبحت المنشآت الاقتصادية في العصر الحديث تواجه تغيراً في حجم أعمالها، وضغوطاً وتحديات نتيجة الانفتاح الاقتصادي والتطورات التكنولوجية وما رافقها من منافسة على الصعيد المحلي والدولي، ونتيجة أيضاً لظهور الكثير من المعاملات المالية والتجارية المعقدة، استدعى من المنشآت أن تقدم تقارير مالية سنوية تحتوي على نشاطها الاقتصادي خلال الفترة المالية، لذلك وجب التقيد بما جاء به المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 الخاص بإعداد وعرض القوائم المالية الذي من شأنه يعزز من جودتها وثقتها من طرف مستخدميها، إلا أن إعداد البيانات المالية يقوم على فرض استمرارية الشركة في نشاطها في المستقبل المنظور وهذا ما جاء به معيار التدقيق الدولي رقم 570 الذي يتناول تقييم استمرارية الشركات.

وفي هذا الإطار يتم طرح الإشكالية التالية:

ما طبيعة العلاقة التي تربط بين المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية ومعيار التدقيق الدولي رقم (570) الاستمرارية؟

ومما سبق يمكن القول أن هذه الدراسة تسعى للإجابة عن الأسئلة التالية:

- فيما تتمثل خصائص المعايير الدولية في المحاسبة والتدقيق؟
- ماهي المخاطر أو المؤشرات التي تهدد استمرارية الشركات حسب معيار التدقيق الدولي رقم 570؟

- كيف يتم عرض القوائم المالية وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 1؟

- هل يؤثر فرض الاستمرارية على الأسس والمبادئ المحاسبية؟

وعليه يمكن صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

إن المعيار المحاسبي الدولي (1 IAS) تربطه علاقة تكاملية مع معيار التدقيق الدولي (570 ISA).
أهداف الدراسة:

- التعرف على خصائص كل من المعايير المحاسبية ومعايير التدقيق الدولية.
- معرفة وتصنيف المؤشرات التي تؤثر سلبية وتعرقل استمرارية الشركات حسب ما ورد في معيار التدقيق الدولي رقم 570.

- عرض القوائم المالية الخمسة وفق ما تم إصداره في المعيار المحاسبي الدولي رقم 1.

- معرفة علاقة فرض الاستمرارية بالأسس والمبادئ المحاسبية.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من خلال أهمية المعايير المحاسبية ومعايير التدقيق الدولية، باعتبارها ممارسات مهنية مقبولة بشكل عام وتسعى إلى التقليل من درجة الاختلاف من خلال معاييرها وقواعدها وذلك بتوحيد المعالجات المحاسبية للحسابات وكذا توحيد طرق التدقيق، وبالتالي خدمة الأطراف المستخدمة للقوائم المالية التي يتم الاعتماد عليها في اتخاذ قراراتهم.

كما تبرز أهمية الدراسة من خلال لفت انتباه إدارات الشركات على ضرورة تقييم استمرارية شركاتهم للحفاظ على بقائها ومواجهة كل المخاطر التي تهددها التي نص عليها معيار التدقيق الدولي رقم 570، كما أن تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 ينتج عنه قوائم مالية ذات جودة تسمح باتخاذ القرارات المختلفة للأطراف المعنية بها.

وللإجابة على الإشكالية، تم التطرق إلى المحاور التالية:

- معايير التدقيق الدولية (المعيار رقم 570 الاستمرارية)

- المعايير المحاسبية الدولية (المعيار رقم 1 عرض القوائم المالية)

- العلاقة القائمة بين المعيارين الدوليين "الاستمرارية وعرض القوائم المالية"

منهج الدراسة:

من أجل الإجابة على أسئلة البحث وتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في انجاز هذا البحث.

2. معايير التدقيق الدولية (المعيار رقم 570 الاستمرارية)

أولاً/ معايير التدقيق الدولية:

1. تعريف معايير التدقيق الدولية:

هناك العديد من التعاريف التي تناولت معايير التدقيق الدولية، نذكر منها:

- تمثل معايير التدقيق مستويات للأداء المهني بالنسبة لمدقي الحسابات، فهي إطار العمل الذي يمكن من خلاله ضبط عمل المهنيين وتوجيههم في أداء العمل بشكل أمثل وبالجودة الملائمة،

ولهذا تعمل المنظمات المهنية على إصدار تلك المعايير لرفع كفاءة أعضاء المهنة والنهوض بها. وقد أصدر الاتحاد الدولي للمحاسبين مجموعة من المعايير يمكن عرضها في شكل إطار بحيث يتم تقسيمها إلى مجموعات كل مجموعة تختص بأمور معينة، كما أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين مجموعة من المعايير حظيت بقبول عام من جميع الممارسين لهذه المهنة (الشحنة ، 2015 ، صفحة 103).

- عرفها الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين (IFAC) على أنها: "مصطلح عام يطلق على المعايير التي ستطبق مراجعة البيانات المالية، والمعايير التي ستطبق فيما يتعلق بالخدمات ذات العلاقة والتقارير على مصداقية البيانات" (صنهاجي، عوادي ، وعمامرة ، 2017 ، صفحة 425).

- أما المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) فقد عرفها على أنها: "تعبير على الصفات الشخصية المهنية التي يجب أن تتوفر في المدقق وكذلك الخطوات الرئيسية لعملية المراجعة اللازمة للحصول على القدر الكافي من الأدلة والبراهين التي تمكنه من إبداء الرأي في عدالة القوائم المالية بالإضافة إلى بيان محتويات إبداء الرأي" (صنهاجي، عوادي ، وعمامرة ، 2017 ، صفحة 425).

- وتعرف على أنها: "مقاييس واضحة نستطيع من خلالها تقييم عملية التدقيق والحكم على الجدوى منها، وهي تمثل قوانين وأنظمة وإجراءات موضوعية من قبل الدولة أو الجمعيات المهنية أو هيئة مخولة لقياس نوعية العمل المنجز من قبل المدقق" (بهلولي، 2020 ، صفحة 159).

- كما تعرف أيضا على أنها: "قواعد رسمية تحضي بالقبول العام من قبل مهنة المحاسبة والتدقيق وتشكل إطارا مرجعيا في حالة وجود صعوبات في تنفيذ المهمة" (حليبي وكرمية ، 2021 ، صفحة 176).

2. أهمية معايير التدقيق الدولية:

أصدر الاتحاد الدولي للمحاسبين مجموعة من المعايير لتكون أداة لعمل المدقق، بحيث تمدد بالإرشادات والمفاهيم والإجراءات التي تساعد في انجاز مهامه بالكفاءة والجودة اللازمة، وقد كان لهذه المعايير أهمية بالغة لمهنة التدقيق كما يلي: (بكيحل ، 2018 ، الصفحات 122-123)

- تمثل المعايير إطار العمل الذي يمكن من خلاله ضبط عمل المهنيين وتوجيههم في أداء العمل بشكل أمثل.
- تساعد المعايير في تحسين أداء المدقق الخارجي والارتقاء بعمله والحكم على جودة أدائه، من خلال توفير الإرشادات والمفاهيم والمعايير اللازمة لأداء مهمة التدقيق وتنفيذها.
- تمثل المعايير أداة قابلة للتطبيق على كافة القوائم المالية وبغض النظر عن حجم العميل وطبيعة نشاطه ونوع الصناعة، وهدف المؤسسة من حيث الربحية وغير الربحية.
- تساعد المعايير في تلبية رغبات المجتمع المتعلقة بالتقارير المالية، من خلال تفعيل دور ومسؤوليات المدقق تجاهها، خاصة وأن هذه الرغبات في تزايد مستمر.

3. أهداف معايير التدقيق الدولية:

- تسعى المعايير الدولية للتدقيق إلى تحقيق الأهداف التالية: (حليبي وكرمية، 2021، صفحة 176)
- معالجة احتمال حدوث مشاكل تدقيق القوائم المالية الموحدة للشركات متعددة الجنسيات.
 - تعزيز المصداقية في القوائم المالية الصادرة عن الشركات الدولية ومساعدة المستثمرين مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاستثمارية بسهولة، وبالأخص المستثمرين الذين يتخذون قراراتهم بناء على الاعتبارات الدولية أكثر من اعتمادهم على ظروف البيئة المحلية.
 - تهدف إلى الرفع من مستوى الأداء المهني، وإرشاد القائم بالمهمة بالإضافة إلى توضيح إجراءات القيام بالتدقيق.

ثانياً/ المعيار ISA 570 المتعلق بفرضية الاستمرارية

يعالج هذا المعيار التزام المدقق في تدقيق الكشوف المالية المتعلقة بتطبيق الإدارة لفرضية استمرارية الاستغلال في إعداد الكشوف المالية، المتعلقة بتطبيق الإدارة لفرضية استمرارية الاستغلال في إعداد الكشوف المالية، أي أن المؤسسة مستمرة في نشاطها في المستقبل المتوقع ولا وجود لنية تصفيتها (بوعزة وبوشيخي، 2022، صفحة 319).

1. تعريف المعيار ISA 570 المتعلق بفرضية الاستمرارية:

أصدر الاتحاد الدولي للمحاسبين معيار التدقيق الدولي رقم (570) الخاص بفرض الاستمرارية، والذي يهدف إلى تحديد مسؤولية المدقق عند تدقيق البيانات المالية المتعلقة بالشركة بملائمة الاستمرارية كأساس لإعداد البيانات المالية، وحدد مجموعة من المؤشرات التي تساعد مدقق

الحسابات في اكتشاف حالات الشك باستمرارية العمل وصنفت إلى مؤشرا مالية، ومؤشرات تشغيلية، ومؤشرات قانونية وتنظيمية ووجود واحد أو أكثر من هذه المؤشرات لا يعني دائما أن فرض الاستمرارية موضع تساؤل، وحدد كذلك المعيار مجموعة من الإجراءات يجب على المدقق القيام بها عندما تثار الشكوك حول استمرارية العملاء، وكذلك الصيغ التي يضمنها في تقريره في ضوء النتائج التي توصل إليها (الخوراني، 2013، صفحة 44).

تشير الفقرة رقم (2) من المعيار الدولي للتدقيق رقم (570)، على أنه يجب على المدقق أن يأخذ بعين الاعتبار ملائمة فرض الاستمرارية كأساس لإعداد القوائم المالية (الخوراني، 2013، صفحة 44).

وكذلك تشير الفقرة رقم (4) من نفس المعيار إلى أن استمرارية الوحدة تعني توقع قدرة الوحدة على الاستمرار في المستقبل القريب، وعموما فإن المستقبل القريب يعني فترة لا تتجاوز عاما ماليا واحدا بعد الفترة المنتهية، والتي يفترض فيها إعداد القوائم المالية في غياب المعلومات التي تشير إلى عكس ذلك، وبالتالي تسجيل الأصول والخصوم على أساس قدرة الوحدة على تحصيل قيمة الأصول وسداد الالتزامات التي عليها من النشاط العادي، وإذا كانت هذه الفرضية لا مبرر لها، فإن الوحدة ربما لا تستطيع تحصيل قيمة الأصول كما هي بالمبالغ المسجلة، وربما يوجد تغيرات في مبالغ وتواريخ استحقاق الالتزامات، وتبعاً لذلك فإن مبالغ وتبويب الأصول في القوائم المالية ربما تحتاج إلى تعديل (سرحان، 2007، الصفحات 49-50).

2. مؤشرات تقييم استمرارية الشركة محل التدقيق:

فيما يلي مؤشرات أو أحداث أو ظروف يمكنها، منفردة أو مجتمعة، أن تلقي بتوقعات سلبية على افتراض استمرارية الشركة، يمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات كما يلي:

1.1. المؤشرات المالية، وتتمثل في: (قندوس، 2017، صفحة 18)

- ✓ زيادة المطلوبات المتداولة على الأصول المتداولة.
- ✓ عدم إمكانية سداد القروض طويلة الأجل أو جدولتها، أو الاعتماد بشكل كبير على القروض قصيرة الأجل لتمويل الموجودات طويلة الأجل.
- ✓ ظهور النسب المالية الأساسية بشكل سلبي.
- ✓ تأخير توزيعات الأرباح أو توقفها.
- ✓ عدم القدرة على تسديد استحقاقات الدائنين في موعدها.
- ✓ الصعوبات في تطبيق شروط اتفاقيات القروض.
- ✓ عدم القدرة على تمويل مشاريع تطوير منتجات جديدة أو استثمارات ضرورية أخرى.

2.2. المؤشرات التشغيلية، وتتمثل فيما يلي: (ماهر، 2016، صفحة 56)

- ✓ فقدان مديرين مهمين دون إيجاد من يحل محلهم.
- ✓ فقدان سوق رئيسي أو امتياز أو مورد رئيسي.
- ✓ صعوبات لها علاقة بالقوى العاملة أو نقص في المستلزمات الهامة.

3.2. المؤشرات القانونية والتنظيمية، وتتمثل في: (الحوارني، 2013، صفحة 49)

- ✓ عدم الالتزام مع متطلبات رأس المال أو المتطلبات القانونية الأخرى.
- ✓ تعليق الإجراءات القانونية أو التنظيمية الأخرى ضد الشركة والتي إذا نجحت ستؤدي إلى مطالب من المرجح أن لا تكون الشركة قادرة على الوفاء بها.
- ✓ التغيرات في القانون أو النظام أو سياسة الحكومة المتوقع أن تؤثر سلباً على الشركة.
- ✓ الكوارث غير المؤمنة أو المؤمنة بأقل مما تستحق عند حدوثها.

3. المعايير المحاسبية الدولية (المعيار رقم 1 عرض القوائم المالية)

أولاً/ المعايير المحاسبية الدولية:

عملت مختلف الدول في إطار التوافق والتوحيد الدولي، على إيجاد مبادئ أو معايير دولية تكون كمرجع دولي تعتمد عليه، وفي هذا الإطار بدأت العديد من الدول بتطبيق معايير المحاسبة الدولية بشكل عام (بوكفوسه، 2022، صفحة 489)، حيث تعود فكرة تدويل المعايير المحاسبية الدولية إلى المؤشرات الدولية للمحاسبين حيث انعقد أول مؤتمر في مدينة لويس سنة 1904، ثم توالى المؤتمرات الدولية للمحاسبين لمناقشة وضع مهنة المحاسبة إجمالاً والمعايير المحاسبية خصوصاً (العيد وتدلوتي، 2014، صفحة 8).

1. تعريف المعايير المحاسبية الدولية:

هناك العديد من التعاريف للمعايير المحاسبية الدولية، نذكر منها ما يلي:

- تعبر المعايير المحاسبية الدولية عن مجموعة الضوابط والإرشادات التي يتم على أساسها إعداد القوائم المالية، وهي التي توجه التطبيق العملي وتحكم عملية القياس والإفصاح (أبو ريدة وأبو يوسف، 2020، صفحة 240).
- وتعرف المعايير المحاسبية أيضاً على أنها: "أنماط أو نماذج تصف ما يجب أن يكون عليه التطبيق"، وكذلك أنها: "تمثل محاولة هامة لتقليل فرص الاختلاف بين التطبيق العملي وجعل نتائج الوظيفة المحاسبية أكثر قابلية للمقارنة" (شوقي، 2018، صفحة 17).

- ويعرفها آخرون على انها: " تمثل أحكاما خاصة بعنصر محدد من عناصر القوائم المالية أو بنوع معين من أنواع العمليات أو الأحداث" (شوقي ، 2018 ، صفحة 17).

2. خصائص المعايير المحاسبية الدولية:

تتميز المعايير المحاسبية الدولية بمجموعة من الخصائص، نذكرها كما يلي: (بن قطيب و خطاب ، 2019 ، صفحة 9)

- قدرتها على تحقيق الإجماع، خاصة بعد الإصلاحات الأخيرة التي عرفتتها هيئة المعايير المحاسبية الدولية التي نتج عنها توسيع مجال الاستشارة وإعداد المعايير لتشمل كل الأطراف المهتمة بها دون إهمال وجهات نظر الهيئات الوطنية المؤهلة.

- قوتها التي اكتسبتها من خلال التوفيق بين التباين الذي ميز الممارسات المحاسبية حيال المواضيع التي تكون مجال المعايير.

- مرونتها نتيجة لما تقدمه من حلول ترضي مختلف مستعمليها إذ أن أهم ما يميزها ليس ما تسمح به بل ما تمنعه.

- غير إجبارية لأنها لا تكتسب الصفة القانونية أو التنظيمية.

3. أهمية المعايير المحاسبية:

للمعايير المحاسبية الدولية أهمية بالغة، نذكرها كما يلي: (بن قطيب و خطاب ، 2019 ، صفحة 9)

- تحديد وقياس الأحداث المالية للكيان.

- إيصال نتائج القياس لمستعملي القوائم المالية.

- تحديد الطرق الملائمة للقياس.

- تمكن مستخدمي القوائم المالية من اتخاذ القرارات المناسبة عند الاعتماد على المعلومات التي أعدت وفق المعايير الملائمة.

- إعداد قوائم مالية قابلة للفهم والمقارنة سواء محليا أو دوليا.

ثانيا/ المعيار المحاسبي الدولي رقم (01) عرض القوائم المالية:

1. مفهوم البيانات المالية:

البيانات المالية هي عرض مالي هيكلي للمركز المالي للمنشأة والعمليات التي تقوم بها، والهدف من البيانات المالية ذات الأغراض العامة تقديم المعلومات حول المركز المالي للمنشأة وأداؤها وتدفقاتها النقدية مما هو نافع لسلسلة عريضة من المستخدمين عند اتخاذهم قرارات

اقتصادية، كما تبين البيانات المالية نتائج تولي الإدارة للمصادر الموكلة لها، ولتحقيق هذا

الهدف تقدم البيانات المالية معلومات حول ما يلي:

- ✓ موجودات المنشأة، مطلوبات المنشأة،
- ✓ حقوق المساهمين،
- ✓ دخل ومصروفات المنشأة بما في ذلك الأرباح والخسائر،
- ✓ التدفقات النقدية.

تساعد هذه المعلومات بالإضافة إلى المعلومات الأخرى الواردة في الإيضاحات حول البيانات المالية المستخدمين في توقع التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة (الفقرة 5 من المعيار المحاسبي الدولي رقم 01، صفحة 5).

2. نطاق المعيار:

يقوم هذا المعيار بتحديث المتطلبات في المعايير التي حل محلها بما يتفق مع إطار لجنة معايير المحاسبة الدولية لإعداد وعرض البيانات المالية، علاوة على ذلك فهو مصمم لتحسين نوعية البيانات المالية المعروضة باستخدام معايير المحاسبة الدولية من خلال ما يلي: (الفقرة 2 من المعيار المحاسبي الدولي رقم 01، صفحة 2).

- ✓ ضمان أن البيانات المالية التي تصرح بأنها تمتثل لمعايير المحاسبة الدولية تمتثل لكل معيار ينطبق عليها، بما في ذلك كافة متطلبات الإفصاح.
- ✓ ضمان أن مخالفات متطلبات معايير المحاسبة الدولية تقتصر على حالات نادرة جداً (تتم متابعة حالات عدم الامتثال وإصدار إرشادات أخرى عندما يكون ذلك مناسباً).
- ✓ في توفير الإرشاد بشأن هيكل البيانات المالية، بما في ذلك الحد الأدنى من المتطلبات لكل بيان مبدئي والسياسات المحاسبية والإيضاحات وملحق إيضاحي.
- ✓ وضع متطلبات عملية بشأن مواضيع معينة مثل المادية والاستمرارية المنشأة واختيار السياسات المحاسبية عند عدم وجود معيار، ومبدأ الثبات وعرض المعلومات المقارنة.
- * ينطبق هذا المعيار على جميع المنشآت التي تقدم تقاريرها بموجب معايير المحاسبة الدولية، بما في ذلك البنوك وشركات التأمين، وقد صمم الحد الأدنى من الهياكل لتكون مرنة إلى الحد الكافي بحيث يمكن تكييفها حتى تستطيع أي منشأة استخدامها (الفقرة 4 من المعيار المحاسبي الدولي رقم 01، صفحة 2).

3. الهدف من المعيار:

الغرض من هذا المعيار وصف أسس عرض القوائم المالية، ذات الغرض العام وذلك بهدف ضمان القابلية للمقارنة مع القوائم المالية للمنشآت الأخرى، ولأن هذه القوائم ذات الغرض العام سوف تكون مدخلات للعديد من المستخدمين عند اتخاذ القرارات، لذلك يجب أن يتوفر فيها المصدقية والملائمة والقابلية ويتم ذلك من خلال الالتزام بمعايير العرض والإفصاح، وتضمن الخطوط العريضة لهذا المعيار المتطلبات العامة لعرض القوائم المالية، وإرشادات هيكل القوائم المالية ومكوناتها، بالإضافة إلى المتطلبات الدنيا الواجب توفرها في قائمة (بدارو ذبيح ، 2017 ، صفحة 16).

4. عرض القوائم المالية:

يتضمن النظام المحاسبي إطاراً تصورياً للمحاسبة المالية ومعايير محاسبية ومدونة حسابات تسمح بإعداد خمس كشوف مالية متمثلة في الميزانية، حسابات النتائج، جدول تغيرات الأموال الخاصة، جدول تدفقات الخزينة، وملحق يبين فيه القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر المعلومات المكملة عن الميزانية وحسابات النتائج (لصنوني وبشونده ، 2017 ، صفحة 424).

حيث يمكن تعريف القوائم المالية على أنها: تعتبر الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات إلى الأطراف الخارجية، وتشمل القوائم المالية عادة: قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية وقائمة الأرباح المحتجزة، كما تشمل أيضاً الملاحظات على القوائم والجداول الملحقه والتي تعتبر جزءاً مكمل للقوائم المالية (الدهراوي، 2006، صفحة 13).

تعتبر القوائم المالية العناصر الأساسية التي تقدم من خلالها حوصلة نشاط المؤسسة في شكل وثائق شاملة تقدم في نهاية كل دورة محاسبية وتشمل:

1.4. الميزانية (قائمة المركز المالي): يقصد بالميزانية ذلك الجدول الذي يشكل قائمة ذات جانبيين، يظهر أحدهما موجودات المؤسسة ويظهر الآخر التزاماتها، وهذا في لحظة زمنية معينة (أي تاريخ محدد). فيظهر الجانب الأول أصول المؤسسة، وفي الجانب الآخر المقابل يظهر خصومها. وبعبارة أخرى فإن موجودات المؤسسة هي أصولها، والتزاماتها هي خصومها. وهذه القائمة (الجدول) تتساوى من حيث القيمة النقدية في الجانبين على اعتبار أن موجودات المؤسسة لابد أن تساوي التزاماتها، سواء لصاحب المؤسسة أو للآخرين (كتوش، 2013، صفحة 37).

2.4. حساب النتائج (قائمة الدخل): هو بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح/الكسب أو الخسارة (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 19، 2009، صفحة 24).

-يتكون حسابات النتائج من عنصرين رئيسيين هما المنتجات والأعباء، ولقد عرفهما النظام المحاسبي المالي كما يلي:

- أ- المنتجات: تتمثل منتجات سنة مالية في تزايد المزايا الاقتصادية التي تحققت خلال السنة المالية في شكل مداخيل أو زيادة في الأصول أو انخفاض في الخصوم. كما تمثل المنتجات استعادة خسارة في القيمة والاحتياطات المحددة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.
- ب- الأعباء: تتمثل أعباء سنة مالية في تناقض المزايا الاقتصادية التي حصلت خلال السنة المالية في شكل خروج أو انخفاض أصول أو في شكل ظهور خصوم. وتشمل الأعباء مخصصات الاهتلاكات أو الاحتياطات وخسارة القيمة المحددة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 27، 2008، صفحة 13).

3.4. جدول سيولة الخزينة (قائمة التدفقات النقدية): الهدف من جدول سيولة الخزينة هو إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساساً لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 19، 2009، صفحة 26).

-يتضمن التغيرات التي تحدث في عناصر الميزانية وحسابات النتائج، يتم عرض جدول التدفقات للخزينة بهدف تمكين

المؤسسة من تقييم قدرتها على التحكم في تسيير الخزينة وما يعادلها أثناء الدورة المحاسبية ويتضمن ما يلي: (شئوف، 2009، صفحة 80)

أ-الأنشطة التشغيلية (وظيفة الاستغلال): تتضمن الأعباء والنوائج والنشاطات الأخرى التي ليست لها علاقة بنشاط التمويل والاستثمار.

ب-الأنشطة الاستثمارية (وظيفة الاستثمار): تتضمن المبلغ المدفوعة من أجل اقتناء استثمارات طويلة الأجل وكذلك التحصيل الناتجة عن التنازل عن الاستثمارات.

ج- الأنشطة التمويلية (وظيفة التمويل): تشمل الأنشطة التي لها علاقة بحركة القروض ورأس المال سواء بالنقصان أو بالزيادة ومكافآت رأس المال المدفوعة وحركة التسبيقات ذات الطبيعة المالية.

4.4. جدول تغير الأموال الخاصة (جدول تغيرات حقوق الملكية): وهي حلقة الربط بين حسابات النتائج وبين الميزانية، ولكن مع تعدد المصادر في تغير الأموال الخاصة توجب تخصيص قائمة منفردة لتوضيح مسببات هذا التغير ومصادره، ولقد تم إصدار هذه القائمة لأول مرة من طرف مجلس المعايير الدولية سنة 1997، ولقد عرف النظام المحاسبي المالي قائمة تغيرات الأموال الخاصة بأنها: "تشكل تحليلاً للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية" (لزعر، 2012، صفحة 59).

5.4. الملاحق (الإيضاحات): تتضمن الملاحق جداول ملحقه لشرح الأعباء أو النواتج خاصة بالقوائم المالية، كما تحتوي على الطرائق المحاسبية والمعلومات المحاسبية الضرورية لشرح أو تكملة للميزانية، حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، إيضاحات تخص الشركاء، الأسهم للوحدات والفروع والشركة الأم، التحويلات ما بين الفروع والشركات الأم (شنوف، 2009، صفحة 81).

ولقد فرض النظام المحاسبي المالي على المؤسسات استخدام على المؤسسات استخدام عدد من الجداول تفيد في فهم أفضل لبنود القوائم المالية وهذه الجداول هي: (لزعر، 2012، صفحة 63)

- ✓ جدول تطور التثبيات والأصول غير جارية،
- ✓ جدول الإهلاكات،
- ✓ جدول خسائر القيمة في التثبيات والأصول الأخرى غير الجارية،
- ✓ جدول المؤونات،
- ✓ جدول المساهمات (فروع ووحدات مشتركة)،
- ✓ بيان استحقاقات الديون الدائنة والمدينة عند إقفال السنة المالية.

4. العلاقة القائمة بين المعيارين الدوليين "الاستمرارية وعرض القوائم المالية"

سوف نقوم بعرض العلاقة التي تربط بين الاستمرارية وبعض الأسس والمبادئ المحاسبية، وكذلك إبراز العلاقة بين معيار التدقيق الدولي رقم 570 "الاستمرارية" مع المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 "عرض القوائم المالية".

1.4 المقارنة بين المحاسبة والمراجعة (Accounting & Auditing):

المحاسبة Accounting : علم يتكون من مجموعة من النظريات والمبادئ التي تبحث في تسجيل وتبويب العمليات المختلفة التي تجريها المنشأة، ويكون لها تأثير على نتائج أعمالها ومركزها المالي ثم عرض نتائج هذه العمليات في قوائم مالية، تبين نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة خلال فترة معينة، ومركزها المالي في نهاية هذه الفترة.

أما المراجعة Auditing: فهي علم يتكون من مجموعة القواعد والمبادئ العلمية التي تنظم عملية فحص وتدقيق البيانات والمعلومات المحاسبية المسجلة بالدفاتر والمستندات للتأكد من صحتها ودرجة الاعتماد عليها وعن مدى دلالة القوائم المالية على نتيجة أعمال المنشأة ومركزها المالي (الصباغ، العشماوي، وأحمد، 2008، الصفحات 15-16).

2.2. مسؤولية المدقق:

حدد المعيار الدولي للتدقيق رقم 570 مسؤولية المدقق في اكتشاف قدرة المنشأة على الاستمرار، عن طريق: (ماهر، 2016، صفحة 57)

- يجب على المدقق دراسة مدى ملاءمة تطبيق الإدارة لفرض الاستمرارية عند تنظيم القوائم المالية، حتى لو لم يتم تضمين ذلك في القوائم المالية. مع مراعاة أنه إذا كان هناك شك كبير في قدرة المنشأة على الاستمرار أن يتم الإفصاح عن ذلك في القوائم المالية.
- يجب على المدقق أثناء حصوله على فهم للمنشأة دراسة ما إذا كان هناك ظروف أو أحداث يمكن أن تثير شكاً جوهرياً في قدرة المنشأة على الاستمرار.
- يجب على المدقق أن يبقى متيقظاً خلال عملية التدقيق عن الأحداث والظروف التي قد تثير شكاً جوهرياً في قدرة المنشأة على الاستمرار، وإذا ما تم تحديد مثل هذه الظروف والأحداث فعليه القيام بتنفيذ إجراءات المراجعة الإضافية.

3.4 العلاقة بين فرض الاستمرارية وبعض الأسس والمبادئ المحاسبية:

الجدول (1): العلاقة القائمة بين معيار التدقيق الدولي رقم 570 "الاستمرارية" مع بعض الأسس والمبادئ المحاسبية

العلاقة بينهما	فرض الاستمرارية المبادئ المحاسبية
فرض الاستمرارية حجر الأساس الذي يعتمد عليه القياس المحاسبي التقليدي (وفق التكلفة التاريخية)، ويقصد بمبدأ التكلفة التاريخية تقويم الأصول والخصوم على أساس التوضيحية الاقتصادية المعادلة لتلك الموارد والالتزامات وذلك في تاريخ اقتناء الأصل أو قيام الالتزام.	فرض الاستمرارية ومبدأ التكلفة التاريخية
مبدأ الدورية يتناغم مع فرض الاستمرارية والذي يقصد به أن مستخدمي البيانات المحاسبية خارج وداخل المشروع يحتاجون بين الحين والآخر وفي فترات قصيرة الأجل إلى معلومات عن إنتاج السلع والخدمات والأرباح، وكذلك معرفة المركز المالي للمشروع بهدف مساعدتهم على اتخاذ القرارات.	فرض الاستمرارية ومبدأ الدورية
يؤثر هذا الفرض على طريقة تحديد الربح وتحديد المركز المالي للمشروع، فهو يقتضي عدم الانتظار حتى نهاية المشروع وتقييم مركزه المالي في ذلك الحين، وإنما اقتضى الأمر الوقوف عند نهاية فترة زمنية محددة لقياس عائدته، وتحديد الربح من عدمه.	فرض الاستمرارية ومبدأ تحقيق الإيراد
يتطلب فرض الاستمرارية وجود تجانس وثبات في القوائم المالية للشركات خلال فترة حياتها، ويقصد بالثبات والتجانس استخدام نماذج من التقارير المالية والقوائم بشكل ثابت خلال الفترات المالية المتتالية، مما يساعد على إجراء المقاربات بين نتائج أعمال الشركة وتقييمها خلال فترات متعاقبة.	فرض الاستمرارية ومبدأ الثبات والتجانس
إن مبدأ الحيطة والحذر لا يمكن تطبيقه إلا في حالة وجود فرض الاستمرارية، بحيث يتجاهل المحاسبون الأرباح التي لم تتحقق ويتم أخذ كل الخسائر المتوقعة في الحسبان وعدم تسجيل المكاسب المحتملة حتى تتحقق بالفعل.	فرض الاستمرارية ومبدأ الحيطة والحذر
يعتبر أساس الاستحقاق من الأسس التي بنيت على أساس أن المشروع مستمر لأكثر من سنة مالية واحدة على الأقل، وبالتالي يعتبر ذلك أساساً لوجود فرض الاستمرارية، وحسب أساس الاستحقاق يعتبر الإيراد قد تحقق عندما تنتقل ملكية السلعة أو الأصل من المنشأة إلى المشتري أو عند تقديم الخدمة، سواء تم تحصيل قيمتها أو لم يتم.	فرض الاستمرارية وأساس الاستحقاق

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

عاهد عيد سرحان، (2007)، دور مدقق الحسابات الخارجي في تقييم القدرة على الاستمرارية لدى الشركات المساهمة العامة في فلسطين، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية-غزة، ص ص: 52-58.

من خلال الجدول نلاحظ أن جميع المبادئ والأسس المحاسبية مرتبطة ارتباطاً مباشراً مع فرض الاستمرارية، ويهدفان كلاهما إلى خدمة الشركات من خلال استمرار نشاطها وهذا ما يؤثر على القوائم المالية الخاصة بها.

يتم إعداد القوائم المالية خلال فترات زمنية معينة وبالتالي لا يمكن اعتبارها نهائية، لذلك فإن فرض الاستمرارية يؤدي إلى إضفاء الدقة والمصدقية على المعلومات التي تحتويها، لأنه يمكن تعديلها على ضوء أحداث الشركة في المستقبل.

4.4. العلاقة بين معيار التدقيق (570) فرض الاستمرارية والمعيار المحاسبي الدولي (01) عرض القوائم المالية :

إن القوائم المالية مبنية على أساس فرض الاستمرارية، بمعنى استمرار المنشأة في عملها وليس في نية أصحابها تصفيتها أو إنهاء أعمالها، فإن حصول ما يهدد قدرة الشركة على الاستمرار ثم فشل الشركة يؤدي إلى اختلال فرض الاستمرار الذي بنيت عليه القوائم المالية ويعتمد عليه الكثير من الأسس والمبادئ المحاسبية (سرحان، 2007، صفحة 42).

عند إعداد البيانات المالية يجب على الإدارة إجراء تقييم لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، ويجب إعداد البيانات المالية على أساس أن المنشأة مستمرة ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة إما تصفية المنشأة أو التوقف عن المتاجرة أو ليس أمامها بديل واقعي سوى أن تفعل ذلك، وعندما تكون الإدارة على علم أثناء قيامها بإجراء تقييمها بحالات عدم التأكد مادية تتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة في قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة فإنه يجب الإفصاح عن حالات عدم التأكد هذه، وعندما لا يتم إعداد البيانات المالية على أساس أن المنشأة مستمرة فإنه يجب الإفصاح عن هذه الحقيقة وعن الأساس الذي تم بموجبه إعداد البيانات المالية، وسبب عدم اعتبار المنشأة أنها منشأة مستمرة (الفقرة 23 من المعيار المحاسبي الدولي رقم 1، صفحة 9).

5. خاتمة:

من خلال ما سبق نستخلص أنه لا يمكن الفصل بين معيار التدقيق الدولي رقم 570 "الاستمرارية" مع المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 "عرض القوائم المالية"، إذ تربطهما علاقة وطيدة تكاملية بحيث يمثل فرض الاستمرارية أساس إعداد البيانات المالية، فيتم إعداد القوائم المالية بفرض استمرار المنشأة في أعمالها في المستقبل المنظور لفترة لا تزيد عادة عن سنة واحدة بعد نهاية الفترة وهذا حسب ما جاء به المعيار الدولي الخاص بالاستمرارية. ولقد بين المعيار الدولي للتدقيق رقم 570 المؤشرات المالية حول الاستمرارية ومسؤولية المدقق في حالة الشك المادي حول استمرارية المنشأة، كما بين المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 طريقة إعداد وعرض القوائم المالية والإفصاحات التي يجب أن تحتويها كل قائمة، حتى تكون ملائمة وذات جودة لاتخاذ القرارات المختلفة من مستخدميها، والسماح لهم بمقارنتها مع مؤسسات أخرى وبالتالي يؤدي إلى زيادة الثقة في التقارير المالية.

1.5. نتائج الدراسة:

ومن خلال ما سبق تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تم إصدار المعايير المحاسبية الدولية لتوحيد المعالجات المحاسبية للحسابات وكذلك لتوحيد عرض القوائم المالية.
- إصدار معايير التدقيق الدولية يمثل خطوة نحو تدويل مهنة التدقيق، فلا بد لكل دولة من الالتزام بها لحين صياغة معايير خاصة تتماشى مع ظروفها وبيئتها ولكن في حدود الإطار العام للمعايير الدولية.
- تم تقسيم المؤشرات التي تؤثر على استمرارية المنشأة إلى ثلاث أنواع مالية، تشغيلية، قانونية وتنظيمية.
- الغرض من المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 وصف أسس عرض القوائم المالية، ذات الغرض العام وذلك بهدف ضمان القابلية للمقارنة مع القوائم المالية للمنشآت الأخرى.
- يتم إعداد خمسة قوائم مالية حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 1: قائمة المركز المالي "الميزانية"، قائمة الدخل "جدول حسابات النتائج"، جدول تغيرات حقوق الملكية "جدول تغيرات الأموال الخاصة"، قائمة التدفقات النقدية "جدول سيولة الخزينة" والإيضاحات "الملاحق".

- لا يمكن الفصل بين المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 (عرض القوائم المالية) ومعيار التدقيق الدولي رقم 570 (الاستمرارية)، وذلك لأن استمرارية المنشأة يعد أساس إعداد البيانات المالية "القوائم المالية".
- وجود علاقة تكاملية تربط بين فرض الاستمرارية والأسس والمبادئ المحاسبية بحيث يهدف كل منهما إلى خدمة الشركات من خلال استمرار نشاطها وهذا ما يؤثر على القوائم المالية الخاصة بها.
- أصدر المعيار المحاسبي الأول الأسس والأعراف والقواعد والممارسات التي تتبناها المنشأة في إعداد وعرض البيانات المالية.

2.5. اقتراحات الدراسة:

- إنشاء منظمات وهيئات مهنية تقوم بتكوين مهنيين للرفع من جودة التدقيق المحلي ومواكبة الدول المتقدمة في مختلف أنحاء العالم.
- صياغة معايير تدقيق محلية في الإطار العام لمعايير التدقيق الدولية، مع مراعاة الظروف والبيئة المحلية.
- أهمية إبقاء مدققي الحسابات على اطلاع مستمر على كل ما يصدر من المعايير المحاسبية ومعايير التدقيق الدولية التي تصدرها المعاهد المهنية الدولية.
- عقد المؤتمرات والندوات حول هذه المعايير نظراً لأهميتها الكبيرة وتأثيرها على أداء الشركات والارتقاء بالاقتصاد المحلي.

6. المراجع:

- أبو ريدة ماهر وأبو يوسف محمد، (2020)، دور معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام في تعزيز مبادئ الشفافية المالية (إطار مقترح)، مجلة المالية والأسواق، المجلد 07، العدد 03، ص ص: 236-257.
- أحمد عبد المولى الصباغ، كامل السيد أحمد العشماوي وعادل عبد الرحمن أحمد، (2008)، أساسيات المراجعة ومعاييرها، بدون دار نشر، القاهرة.
- بدار عاشور وذبيح هشام، (2017)، آليات المعيار المحاسبي الدولي الأول: عرض القوائم المالية -دراسة حالة المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة بسطيف، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، العدد 03، ص ص: 15-33.
- بكيجل عبد القادر، (2018)، أهمية تبني المعايير الدولية للتدقيق (ISA) في البيئة الاقتصادية الجزائرية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 18، ص ص: 121-132.
- بن قطيب علي وحطاب دلال، (2019)، أهمية إعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية -دراسة مقارنة بين المعيار المحاسبي رقم 01 والنظام المحاسبي المالي، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 04، العدد 01، ص ص: 01-23.
- بهلولي نور الهدى، (2020)، التكامل بين المعايير المحاسبية الدولية ومعايير التدقيق الدولية -دراسة تحليلية للمعايير (IAS/IFRS) و (ISA) إصدارات 2018، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، ص ص: 147-173.
- بوعزة عبيد بشير وبوشغي بوحوص، (2022)، واقع التدقيق المحاسبي في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية -دراسة حالة مؤسسة سوناطراك، مجلة المالية والأسواق، المجلد 09، العدد 02، ص ص: 309-329.
- بوكفوسة أمحمد، (2022)، متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) وفق أساس الاستحقاق دراسة حالة الجزائر، مجلة المالية والأسواق، المجلد 09، العدد 02، ص ص: 488-505.
- حليمي نبيلة وكرمية نسرین، (2021)، مساهمة التكامل بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS وتطبيق معايير التدقيق الدولية ISA في تعزيز جودة الإفصاح المحاسبي، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 09، العدد 01، ص ص: 173-197.
- رامي بسام بكرقندوس، (2017)، درجة التزام مدققي الحسابات القانونيين بمعيار التدقيق الدولي رقم (570) فرض الاستمرارية وأثره على التنبؤ بالفشل المالي للشركات الأردنية، رسالة مقدمة لنيل مذكرة ماجستير، تخصص: المحاسبة والعلوم المالية والمصرفية، جامعة الشرق الأوسط، ص: 1-133.
- رزق أبوزيد الشحنة، (2015)، تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية، دار وائل للنشر الطبعة الأولى، الأردن.

ارتباط معيار التدقيق الدولي رقم ISA 570 (الاستمرارية) بمعيار المحاسبة الدولي رقم 1 IAS (عرض القوائم المالية)

- شنوف شعيب، (2009)، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبة الدولية IFRS/IAS، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر.
- شوقي طارق، (2018)، محاسبة التغطية عن المشتقات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية والنظام المالي المحاسبي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، ص: 1-335.
- صنهاجي هيبية، عوادي عبد القادر، وعامرة محمد العيد، (2017)، أثر تطبيق معايير التدقيق الدولية في تحسين جودة التدقيق الخارجي، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 01، العدد 01، ص: 424-436.
- عاهد عيد سرحان، (2007)، دور مدقق الحسابات الخارجي في تقويم القدرة على الاستمرارية لدى الشركات المساهمة العامة في فلسطين، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية- غزة، ص: 1-163.
- العيد محمد وتدلوتي يامنة، (2014)، تأثير العولة على مهنة التدقيق في الدول النامية، مجلة المالية والأسواق، المجلد 1، العدد 1، ص: 1-24.
- القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق ل 26 يوليو 2008 المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 19)، الصادرة في 25 مارس 2009.
- كتوش عاشور، (2013)، المحاسبة العامة- أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي (SCF)، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، ص: ص:
- كمال الدين الدهراوي، (2006)، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006.
- لزعر محمد سامي، (2012)، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي-دراسة حالة 'مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: الإدارة المالية، جامعة قسنطينة، الجزائر، ص: ص:
- لصنوني حفيظة وبشونده رفيق، (2017)، السوق المالي (البورصة) في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي - واقع وآفاق-، مجلة المالية والأسواق، المجلد 4، العدد 1، ص: 411-428.
- ماهر عياش الأمين، (2016)، مدى استخدام مدقق الحسابات الخارجي لمعيار التدقيق الدولي (570) دراسة ميدانية في البيئة السورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية-سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 38، العدد 4، ص: 49-70.

- محمد زكي الحوراني، (2013)، مدى التزام مدققي الحسابات القانونيين بتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (570) تقييم استمرارية الشركات وأثره على جودة المعلومات المحاسبية (دراسة ميدانية تحليلية)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية - غزة، ص ص: 1-156.
- المرسوم التنفيذي رقم 156-08 المؤرخ في 26 ماي 200، يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 11-07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 27). الصادرة في 28 مايو 2008.
- المعيار المحاسبي الدولي الأول (المعدل في عام 1997) - عرض البيانات المالية، ص ص: 1-28.